

ومن تمام الإيمان أننا في دولة تشعر جيدا بمعاناة مواطنيها من غلاء مستعر وتسمع صوت أنين شعبها جراء استغلال مستمر، ولكن لا أدري لماذا لا تستخدم سياطها لتقتص من تجار شرهين أدمنوا الحرام وحولوا حياة أبناء هذا الوطن إلى جحيم.

أشياء يحار أمامها العقل، كيف لبلد يملك اكتفاء ذاتيا من سلع كالأرز والبيض وتصاب أسعارها بهذا الجنون؟!.

أدري جيدا أننا في شظف طال كل الدول واضطرابات اهتزت معها اقتصاديات عظمى، لم تعد معها قدرة على توفير الضروريات لشعوبها، ونسجد لله شكرا أننا لم نصل إلى هذه المرحلة المتردية، ولكن ليس معنى هذا أن نترك المواطن فريسة لثعالب الأسواق تنهب أمواله القليلة!.

تقارير حكومية صدرت مؤخرا ترجمت بصدق الانفلات الرهيب في الأسعار وكشفت عن تجاوز التضخم نسبة ١٥ ٪ خلال سبتمبر الماضي، وزيادات في أسعار السلع والخدمات تراوحت بين ١٠ إلى ٥٠ ٪ ومنها على سبيل المثال ما رصده تقرير **للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء** عن ارتفاعا في أسعار الخبز بنسبة ٤٩ ٪ والالبان ٣١ ٪ والسكر ٢٦ ٪. إزاء هذه الأزمة الطاحنة يبقى التساؤل ما هو دور الدولة وما هو دور المواطن للخروج من دواماتها وحتى لا تطيح بنا إلى الفوضى!.

تبذل الدولة جهودا مضيئة لتوفير السلع، ولكن ليس معنى ذلك أن تترك تحديد أسعارها لتجار ماتت ضمائرهم لاهم لهم سوى مص دمء الغلابة. وحسب فقه الأولويات نحن في أشد الحاجة إلى الدولار ويبقى حتما على الدولة ان تمنح الأولوية الآن لمشاريع إنتاج السلع الأساسية وعلى رأسها الغذاء والدواء وحتى توفر مليارات الدولارات المهدرة في الاستيراد.

لم يعد الحديث عن ضرورة الالتزام بمبادئ اقتصاد السوق الحر مستساغا في ظل هذه الازمة التي تنحر في اقتصادنا وناسنا فألمانيا وضعت يدها على ٣ شركات تكرير نفط روسية لتأمين احتياجات شعبها من الطاقة، ليس عيبا او حراما على ان تشهر الدولة لدينا سلاح التسعيرة الجبرية وإجراءات أخرى في وجه الجشعين لتأمين احتياجات مواطنيها وبأسعار معقولة.. ويبقى على المواطن أن يعي جيدا أن التقشف والترشيد فرض عين على الجميع وأن زمن الوفرة ولى إلى غير رجعة، وأننا في لحظات عصيبة يمتحن فيها الصدق والثبات، فإما التمسك بالوطن والدولة، وأما الخراب والفوضى.